بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

2018
التقرير السنوي
بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع

أعضاء مجلس الإدارة

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

فهد فيصل بودي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ألطاف عبدالله اللغانم
عضو مجلس الإدارة

عائشة فيصل المضف
عضو مجل الإدارة

مساعد عدنان العجيل
عضو مجلس الإدارة

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

تقرير مجلس الإدارة لعام 2018

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

مساهمينا الكرام،

يطيب لي أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية وجميع العاملين فيها، في اجتماع الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون للشركة وذلك لاستعراض أهم الأحداث خلال عام 2018 والآفاق المتوقعة خلال العام الحالي 2019 بمشيئة الله.

على صعيد النتائج وبالرغم من انخفاض الدخل الناجم بصورة رئيسية عن تسجيل خسائر تمثلت في الحصة في نتائج الشركات الشقيقة نظراً لاستمرار بنك غيتهاوس أكبر الشركات التابعة لمجموعة غيتهاوس المالية في إتمام تحوله الشامل خلال عام 2018 والحصول على ترخيص نشاط تمويل العقار السكني للأفراد وما ترتب على ذلك من استكمال بناء هيكله البشري والتنظيمي والتشغيلي والتقني اللازم بالإضافة إلى تسجيله لخسارة انخفاض قيمة أحد التمويلات السابقة، فقد تمكنت الشركة من تحقيق ربح لعام 2018 قدره 205 ألف دينار كويتي يعادل ربحية سهم قدرها 0.4 فلس للسهم الواحد مقارنة بربح قدره 22 ألف دينار كويتي يعادل ربحية سهم قدرها 0.05 فلس للسهم الواحد للعام الماضي والذي كان من أهم مسبباته هو الاعتراف بربح التقييم المحاسبي الناجم عن إعادة تصنيف شركة الأمان للاستثمار من شركة شقيقة إلى شركة تابعة نظراً لزيادة نسبة الملكية فيها إلى 50% كما في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 10.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة، فنظراً لتجميع البيانات المالية لشركة الأمان للاستثمار في البيانات المالية المجمعة للشركة بسبب تصنيفها كشركة تابعة، فقد نما حجم أصول الشركة إلى 53.5 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2018 بنسبة قدرها 10% عن الرصيد البالغ 48.5 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2017 وذلك مقابل الاعتراف بحقوق أقلية قدرها 8.0 مليون د ك كما في 31 ديسمبر 2018. أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم, فقد بلغت 40.6 مليون دينار كويتي بما يعادل 90 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2018 مقارنة بمبلغ 46.1 مليون دينار كويتي بما يعادل 96 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2017، وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في قيمة الجنية الإسترليني كونه عملة الاستثمار في أكبر الشركات الشقيقة للشركة وهي مجموعة غيتهاوس المالية تأثراً بعدم إتمام خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الاعتراف بحصة في خسائر تقييم بعض استثمارات شركة الأمان للاستثمار ضمن احتياطي القيمة العادلة المجمع.

وفي هذا السياق، فإننا نتعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية للشركة وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة المتضمنة في التقرير السنوي المرفوع إلى حضراتكم.

وبالإشارة إلى الشركات الشقيقة الاستراتيجية وتحديداً مجموعة غيتهاوس المالية وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل، بنك غيتهاوس بالمملكة المتحدة كذراع تمويلي متخصص وشركة غيتهاوس كابيتال بالكويت كذراع استثماري وتسويقي مرخص من هيئة أسواق المال، فقد استمرت شركة غيتهاوس كابيتال في تحقيق أداءً ونتائج متميزين في عام 2018. وبالنسبة لبنك غيتهاوس فقد شهد عام 2018 تحت فريقه التنفيذي الجديد محطات جوهرية بالنسبة لمسيرته وتحوله الشامل كبنك تجاري

Commercial Register 32951 السجل تجاري
PO Box 26972 Safat 13130 الكويت ص.ب
F : +965 2245 9287 فاكس T : +965 2224 5252 هاتف
www.sh.com.kw
بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع
رأس المال المدفوع 45,000,000 د ك

متكامل مرخص ومتخصص في جميع أنواع التمويلات المرتبطة بالعقار، فبالإضافة إلى إتمامه صفقات تمويل جاوزت 250 مليون جنيه إسترليني في مجالي تمويل قطاعات العقار التجاري والشراء بغرض التأجير وزيادة حجم ودائع الأفراد والمؤسسات وعمليات الخزانة وتوفير فرص استثمارية عقارية بالمملكة المتحدة، فقد حصل البنك في نوفمبر 2018 على أهم تراخيصه وهي نشاط تمويل العقار السكني للأفراد، وعلى ذلك فقد قام خلال 2018 بإتمام بناء الهياكل البشرية والتنظيمية والتشغيلية والتقنية اللازمة لممارسة كافة أنشطته بشكل كامل وتحديث العلامة التجارية Brand كأحد البنوك المصنفة كبنك متحدي للبنوك الرئيسية في بريطانيا Challenger Bank، كما قام بإنشاء مركز متخصص لإتمام وتنفيذ عمليات التمويل في شمال غرب إنجلترا ويستهدف البنك خلال الثلاث سنوات المقبلة الوصول لحجم تمويلات يصل إلى نحو مليار جنيه إسترليني سنويا وهو ما يحقق له عوائد مستدامة بمخاطر أقل بما يعود بالنفع على شركتكم بمشيئة الله.

وأما عن شركة الأمان للاستثمار فقد استمرت في تحقيق الأرباح لعام 2018، وكما سبق ذكره لجمعيتكم الموقرة في العام السابق ونظراً لتملك شركة بيت الأوراق المالية لنسبة 50% في رأسمالها وتكامل أنشطة الشركتين فقد توصل مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية إلى اتفاق أولي خلال عام 2017 مع مجلس إدارة شركة الأمان للاستثمار للاندماج بين الشركتين لوجود عدة مميزات وفوائد تساهم في تعظيم قيمة حقوق مساهمي الشركتين بعد الاندماج من حيث خلق كيان مجمع يضم خبرات وأصولا متنوعة جغرافيا منها الخبرات القائمة في مجال العقار الدولي والاستثمارات الاستراتيجية العالمية لدى شركة بيت الأوراق المالية بالإضافة إلى الخبرات الإضافية في مجال إدارة الأصول واستثمارات الملكية الخاصة لدى شركة الأمان للاستثمار بما يعزز موقف الكيان المجمع التنافسي ويساهم في زيادة وتنويع مصادر دخله وأصوله وزيادة التنوع الجغرافي والنوعي في الاستثمارات بالإضافة إلى توحيد المتطلبات الرقابية على الشركة وإمكانية التوفير في بعض المصاريف التشغيلية بصورة معقولة، مما سينعكس أثره إيجابا بمشيئة الله على مساهمي الشركتين بعد الاندماج.

وبعد الانتهاء خلال النصف الأول من عام 2018 من هيكلة حقوق مساهمي كلتا الشركتين وتخفيض رؤوس أموالهما بصورة مستقلة، قد قامت الشركتان بتكليف مقوم أصول معتمد من هيئة أسواق المال، BDO Al Nisf & Partners، حيث انتهى من تحديث تقييم الأصول بصورة عادلة لمساهمي الشركتين كما في 30 سبتمبر 2018. كما أنه قد قارب حالياً الانتهاء من إعداد مشروع عقد الاندماج بالتعاون مع مستشار استثمار معتمد من هيئة أسواق المال، Protiviti Member Firm Kuwait WLL، وفقا لتعليمات الهيئة المنظمة لذلك بغرض تقديمه إليها للحصول على موافقتها ليتم بعد ذلك مباشرة الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة وطلب عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية للشركة لعرض مشروع عقد الاندماج للنقاش والتصويت.

هذا وتؤكد الشركة التزامها المستمر باتباع مبادئ الإدارة الرشيدة وتطبيق تعليمات وقواعد حوكمة الشركات وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك وفقاً لما ورد بيانه في تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 المقدم إلى جمعيتكم الموقرة.

مساهمينا الكرام،

إن النظرة إلى المستقبل تنطلق من مبدأ الاستمرار في نهج الشركة منذ تأسيسها في التركيز على الاستثمار في القطاعات التشغيلية الحيوية والسعي لتعزيز وتنمية إيرادات أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية والأرباح المستدامة خلال أُطر زمنية مناسبة وفق سياسة استثمارية واضحة لتحقيق ذلك من خلال استمرار التركيز على تنمية الاستثمارات الاستراتيجية للشركة مثل مجموعة غيتهاوس المالية بالإضافة إلى فرص الاستثمار العقاري الدولي واستثمارات الملكية الخاصة ذات الطابع التشغيلي والقيمة المضافة التي تشهد نمواً متواصلاً وتتميز بقلة التأثر بالتقلبات الاقتصادية والعوائد المتناسبة مع المخاطر المدروسة لصالح الشركة وعملائها.

نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض صورة واضحة عن أهم المحطات في مسيرة شركتكم خلال عام 2018 وأيضاً التصور عن الآفاق المستقبلية المرجوة بمشيئة الله بما يحقق مصلحة المساهمين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على كل ما تم تحقيقه ومواجهته وأن أشكر لكم تشريفكم لنا بالحضور ودعمكم المستمر للشركة وإدارتها، داعين الله أن يكلل مساعينا بالنجاح لتحقيق أهدافنا لما فيه الخير لوطننا الحبيب تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله.

كما أعبر عن جزيل شكرنا للجهات الرسمية المختصة على تعاونها الإيجابي ودعمها المستمر لنا، وأتوجه باسمي ونيابة عن مجلس الإدارة بالشكر للإدارة التنفيذية في الشركة وجميع العاملين فيها لما أبدوه من تفان وإخلاص في خدمة العمل.

كما ندعو الله أن يحفظ وطننا وأن يرحم شهداءنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع
THE SECURITIES HOUSE K.S.C.P

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على الالتزام بكافة تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال، وعلى الأخص تعليمات هيئة أسواق المال الواردة ضمن نص المادة (3-7) في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، فإنه يسرنا أن نستعرض لكم أدناه كافة الإجراءات المتخذة خلال عام 2018 لتنفيذ كافة المتطلبات والسياسات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وذلك وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال في ذلك الشأن:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1. معايير تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية من 5 أعضاء، حيث يراعي تشكيل مجلس الإدارة عدة عوامل من ضمنها تنوع الخبرات العلمية والمهنية لأعضائه هذا بالإضافة إلى أن غالبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذين، كما يضم مجلس الإدارة ضمن عضويته عضوا مستقلا مما يعكس هيكلا متوازنا يمكنه من أداء الدور المنوط به، من خلال رسم الاستراتيجية العامة للشركة وتحديد السياسات والأهداف، بالإضافة إلى مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، هذا ويوضح الجدول التالي أسماء ومؤهلات كافة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب / تعيين أمين السر
إبراهيم يوسف الغانم	رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة أعمال 38 عاماً (المجال المالي والإداري)	19 إبريل 2018
فهد فيصل بودي	نائب رئيس مجلس الإدارة / تنفيذي	ماجستير إدارة أعمال 22 عاماً (المجال المالي والإداري)	19 إبريل 2018
عائشة فيصل المضف	عضو مجلس الإدارة / مستقل	ماجستير إدارة أعمال 16 عاماً (المجال المالي والإداري)	19 إبريل 2018
ألطاف عبدالله الغانم	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس علوم إدارية / تمويل 10 أعوام (المجال المالي والإداري)	19 إبريل 2018
مساعد عدنان العجيل	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	ماجستير قانون 9 أعوام (المجال القانوني)	19 إبريل 2018
ماضي طلال الخميس	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس محاسبة 16 عاما (المجال المالي والإداري)	7 مايو 2018

The Securities House K.S.C.P
Paid up Capital: KD 45,000,000

Commercial Register 32951 السجل تجاري
PO Box 26972 Safat 13130 الكويت ص ب
T : +965 2224 5252 هاتف F : +965 2245 9287 فاكس

بيت الأوراق المالية ش م ك ع
رأس المال المدفوع 45,000,000 د.ك

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

يتم تحديد مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة من خلال عدة أشكال، حيث يحدد النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما تحدد لائحة عمل مجلس الإدارة مهام المجلس ومن ضمنها الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من التزامها بتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الرئيسية المعتمدة من قبل المجلس، كما تحدد لائحة عمل اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى أدلة سياسات وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المجلس المهام والواجبات الخاصة بالإدارة التنفيذية، كما يحدد جدول السلطة والصلاحية كافة الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية وتلك التي يحتفظ المجلس بصلاحية البت فيها.

مجلس الإدارة:

يعنى مجلس الإدارة برسم الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط الأعمال الرئيسية، كما تشمل المهام الأساسية للمجلس ما يلي:

- وضع وتحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للشركة ومراقبة الأداء الشامل للشركة.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية ومراقبة أية انحرافات.
- التأكد من مدى التزام الإدارة بسياسات وإجراءات العمل واللوائح الداخلية.
- اعتماد البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
- تشكيل لجان متخصصة ومراقبة أداء تلك اللجان والاطلاع على كافة التقارير الصادرة عنها.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.

أهم الإنجازات خلال 2018:

1. دراسة عدد من المشاريع والفرص الاستثمارية والدخول في بعض منها
2. اعتماد التوصية إلى الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة بتخفيض نقدي لراس مال الشركة
3. اعتماد تملك حصة إضافية في شركة الأمان للاستثمار وتحولها إلى شركة تابعة
4. اعتماد كافة التحديثات على أدلة سياسات وإجراءات العمل

وحتى يتمكن مجلس إدارة البيت من تأدية مهامه بشكل فعال، فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية الكافية التي تمكنها من أداء الدور الموكل لها، وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر بالإضافة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت

وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك اللجان:

لجنة التدقيق:

تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 7 مايو 2018، وتعنى اللجنة بترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة، وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلا عن التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، حيث تعمل هذه اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة، وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها فيما يتعلق بنتائج ممارستها لمهامها، وتشمل المهام الأساسية لتلك اللجنة ما يلي:

لجنة إدارة المخاطر:

تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر في 7 مايو 2018، وتقوم اللجنة بتحديد وقياس طبيعة وحجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه أنشطة الشركة، للحد منها وتحديد الأسلوب المناسب للتعامل معها، والتعرف على العوامل الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي إلى حدوث مثل تلك المخاطر، وتطوير أساليب مواجهتها وذلك في ضوء السياسات الموضوعة الخاصة بهذا الشأن، وعلى وجه الخصوص درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite). هذا وتشتمل المهام الأساسية للجنة ما يلي:

- ❖ إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
- ❖ تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.
- ❖ مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر.
- ❖ إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- ❖ مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة.

وتتشكل اللجنة من:

13. رئيس اللجنة	(مساعد عدنان العجيل)
14. نائب رئيس اللجنة	(عائشة فيصل المضف)
15. عضو اللجنة	(ألطاف عبدالله الغانم)
أمين سر اللجنة:	حاتم إبراهيم الكولك - نائب رئيس أول – إدارة المخاطر والالتزام

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة إدارة المخاطر بعقد 4 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

أهم الإنجازات خلال 2018:

1. إجراء تحليلات مقارنة بين موقف الاستثمارات الفعلي والأصول مع درجة المخاطر المقبولة للشركة، وإعداد التوصيات بخصوص أي انحرافات.
2. مراقبة هيكل المخاطر لدى الشركة (Risk Profile) وذلك من خلال التقارير النصف سنوية المعدة من قبل إدارة المخاطر بالشركة.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات في 7 مايو 2018، وتعنى اللجنة باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة لشغل عضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، حيث تتم عملية اختيار المرشحين ذوي الخبرات المهنية والقدرات الفنية فضلا عن الصفات الشخصية والأخلاقية الحسنة، وذلك للتأكد من أن عملية الترشيح تصب بشكل أساسي في مصلحة الشركة ومساهميها.

كما تعنى لجنة الترشيحات والمكافآت أيضاً بوضع السياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت لكافة المستويات الوظيفية في الشركة، بما في ذلك تحديد لمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن تكون متسقة مع استراتيجية الشركة وأهدافها سواء على المدى الطويل أو المدى القصير، بما يساهم في استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءات المهنية والقدرات الفنية العالية، وتحفيز الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية للعمل على تحقيق أهداف الشركة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة فيما يلي:

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، ويترأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، هذا وقد قامت اللجنة باعتماد سياسة واضحة لمنح المكافآت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

2. تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تطبق شركة بيت الأوراق المالية سياسة مكافآت للموظفين مناسبة وسهلة التطبيق بما يحقق هدف مشاركتهم، وخاصة ذوي الأداء المتميز منهم، في الأرباح التي تحققها الشركة تقديراً لالتزامهم وبغرض تشجيعهم وتحفيزهم على التفاني في الإنجاز وتحقيق حد أدنى مستهدف للربح. وتراعي هذه السياسة في نفس الوقت خلق الاطمئنان لدى المساهمين من خلال التأكيد على ضمان تحقيق حد أدنى للربح السنوي قبل مشاركة الموظفين في ذلك الربح بناء على اعتماد لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة.

مكافآت الموظفين

في نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الوعاء العام للمكافأة لكل الموظفين شاملا الرئيس التنفيذي كنسبة متغيرة من صافي الربح المحقق وذلك في ضوء نسبة ذلك الربح المحقق إلى الربح المستهدف في بداية العام. ويتم تصنيف الموظفين إلى شرائح وفقاً لهيكل الدرجات الوظيفية المعتمد وتقسيم مبلغ المكافأة على تلك الشرائح ومن ثم تحديد مكافأة كل موظف على حدة في ضوء تقييم أداء جميع الموظفين استناداً إلى معيارين، أولاً مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الخاصة بالموظف في بداية العام (ولها وزن نسبي 70%) وثانياً المهارات والسمات الخاصة بأداء الموظف خلال العام (ولها وزن نسبي 30%). وأخيراً يتم صرف المكافآت بعد إصدار البيانات المالية السنوية المدققة للشركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن منح مكافأة سنوية لبعض الموظفين في حالة تحقيقهم للأداء المستهدف حتى ولو لم يتحقق الحد الأدنى المطلوب من صافي الربح على المستوى العام للشركة، على أن يكون ذلك بتوصية من لجنة الترشيحات والمكافآت وباعتماد من مجلس الإدارة بالنسبة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا وموافقة الرئيس التنفيذي بالنسبة لباقي الموظفين.

كما قد يتم في بعض الأحيان تحديد مكافآت حسن أداء لبعض الموظفين ويتم اعتمادها من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فيتم التوصية بصرف مبلغ مكافأة سنوية مقطوعة وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة السنوية للمساهمين للبيانات المالية للشركة وفي ضوء الالتزام بالضوابط القانونية والرقابية في هذا الشأن. ويتم تحديد مكافآتهم السنوية في ضوء بعض المحددات مثل عدد اللجان التي يكون عضو مجلس الإدارة عضوا بها بالإضافة إلى عضويته بالمجلس وعدد الاجتماعات السنوية التي يحضرها عضو المجلس سواء الخاصة بالمجلس أو باللجان المحددة، ذلك بالإضافة إلى التقييم السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمعايير المهارات والسمات الذاتية أو تلك الفنية المتعلقة بإلمامه بطبيعة أنشطة الشركة.

هذا ويوضح الجدول التالي المكافآت والمنافع والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر لدى الشركة بتحديد وقياس المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك بالمقارنة مع درجة المخاطر المقبولة للشركة وتحديد الانحرافات، بالإضافة إلى رفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر، هذا ويتمتع مسئول إدارة المخاطر لدى الشركة بالاستقلالية، وقد قامت الشركة بتحديد درجة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

تتشكل لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء، ويرأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما لا يدخل في عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، هذا وتقوم اللجنة بالتأكد من تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، كما يتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة.

3. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تم تصميم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى شركة بيت الأوراق المالية، لتعمل على تغطية كافة أنشطة الشركة، والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات، وتعتمد أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة على مرتكزات أساسية لضمان عملية الرقابة المزدوجة، وذلك من خلال التحديد السليم للسلطات والمسئوليات، وذلك من خلال عدة آليات من ضمنها وجود جدول معتمد للسلطات والصلاحيات، بالإضافة إلى وجود أدلة سياسات وإجراءات معتمدة، توضح كافة مستويات السلطة والصلاحية، كما يوجد فصل تام في المهام من خلال تطبيق مبدأ فصل المهام (Segregation of Duties)، بالإضافة إلى مراقبة كافة العمليات التي قد تنطوي على تعارض مصالح والإفصاح الكامل عن تلك العمليات، كما تعتمد إدارة الشركة مبدأ الرقابة المزدوجة (Dual Control)، على كافة العمليات والأنشطة.

4. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي

تم إنشاء إدارة التدقيق الداخلي للعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وتتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية من خلال تبعيتها المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة، هذا وقد تم تعيين مسئول التدقيق الداخلي بقرار من قبل مجلس الإدارة بناء على ترشيح لجنة التدقيق وموافقة هيئة أسواق المال. ويقوم مسئول التدقيق الداخلي بإعداد تقاريره الدورية ومناقشتها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1. معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

تتوقع الشركة قيام جميع أعضاء مجلس الإدارة، وجميع الموظفين بأداء عملهم بأقصى ما لديهم من قدرة وأن يتصرفوا بطريقة تعكس وتعزز صورة وسمعة الشركة. وتؤكد قواعد وأخلاقيات السلوك المهني ("قواعد السلوك") سياسة الشركة وتعتبر إرشادات نحو:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي الذي ينعكس إيجابا على الشركة
- المحافظة على مناخ مؤسسي يحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد
- ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة، و
- ضمان الاستخدام السليم لموجودات الشركة

تعارض المصالح – أحكام عامة

يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير المعقولة لتحديد ومنع او التعامل مع حالات تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة أو أحد موظفي الشركة أو أحد أقربائه أو شركة تابعة له أو لأحد أقاربه وبين عملائه وموظفيه ووكلائه أو استغلال المعلومات السرية لهؤلاء العملاء، وعلى الأخص الحالات التالية:

1. إبرام صفقات على أوراق مالية يكون أحد عملاء الشركة طرفاً فيها.
2. إبرام صفقات على الأوراق المالية عن طريق استغلال المعلومات السرية الخاصة بالعملاء.
3. تقديم مشورة أو توصية غير مناسبة إلى العميل للقيام بعملية أو إبرام صفقة على أوراق مالية بهدف تحقيق منفعة لأحد موظفي أو وكلاء الشركة
4. الإدلاء بأي معلومات سرية تكون قد وصلت إلى أحد موظفي أو وكلاء الشركة إلى شخص آخر بهدف إبرام صفقة على أوراق مالية، يكون أحد عملاء الشركة الطرف الآخر فيها أو تقديم المشورة أو توصية إلى شخص آخر لإبرام هذه الصفقة.

تعارض المصالح – أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في كافة الأوقات بما يخدم مصالح الشركة وليس مصالح أو جهات معينة، وهذا يعني وضع المصلحة الشخصية جانباً وأداء واجباتهم في تسيير شئون الشركة بطريقة تعزز ثقة الجمهور واطمئنانه إلى نزاهة مجلس الإدارة وموضوعيته وحياديته.

يجب ألا يحصل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر على أي ربح من منصبه بهذه الصفة

الإفصاح عن تعارض المصالح من قبل عضو مجلس الإدارة

يتعين على عضو مجلس الإدارة الإفصاح فوراً لرئيس مجلس الإدارة عن اي حالة تشتمل أو يتوقع بطريقة معقولة أن تشتمل على تعارض للمصالح.

المصلحة في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة – بدون موافقة من الجمعية العمومية (على أن تجدد هذه الموافقة سنوياً) – أن تكون له أي مصلحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الأعمال أو العقود التي تبرم لصالح الشركة باستثناء الأعمال التي تنفذ عن طريق طرح مناقصة عامة وذلك في حال قدم عضو مجلس الإدارة أفضل عرض.

يلتزم عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بمصالحه الشخصية في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو الذي لديه تلك المصالح المشاركة في التصويت على القرار الذي سيتم إصداره في هذا الشأن. كما يجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العمومية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصالح فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص يعد من قبل مراقب حسابات الشركة.

المصلحة في الأعمال التي تنافس أعمال الشركة وتقديم التسهيلات الائتمانية أو الضمانات

لا يجب أن يشارك عضو مجلس الإدارة في اي اعمال أو أنشطة قد تشكل منافسة لأعمال وأنشطة الشركة، كما لا يجب أن تقدم الشركة تسهيلات ائتمانية من أي نوع إلى أعضاء مجلس إدارتها أو ضمان اي قرض يتم منحه بموجب عقد يخص أي عضو بالمجلس مع الغير.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

1. تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين

تنص المادة (15) من النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية على الحقوق العامة للمساهمين بما يضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدالة ودون تمييز، كما تنص سياسة علاقة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة على كافة الحقوق الواجبة لمساهمي الشركة، وعلى ضرورة معاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون تمييز بين أي منهم، هذا ويندرج ضمن تلك الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للشركة ما يلي:

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة، وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير المعتادة التي قد تؤثر على مستقبل أو نشاط الشركة، مثل عمليات الدمج وبيع جزء كبير من موجوداتها أو تصفية الشركات التابعة
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص
- الحصول على معلومات أساسية دقيقة وشاملة وكافية وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لدى الشركة من أجل تقييم البيانات المالية وأداء الشركة
- تحميل أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية المسؤولية والمطالبة بمسائلتهم في حالة إخفاقهم في أداء المهام الموكلة إليهم
- استلام توزيعات الأرباح والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية
- الحصول على حصة من موجودات الشركة في حالة تصفيتها
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

2. المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

لأغراض المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين قامت الشركة بالتعاقد مع الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للقيام بحفظ سجل المساهمين، والذي يشتمل على أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم بالإضافة إلى الأسهم المملوكة لكل منهم، كما يتم التأشير في ذلك السجل بأي تغييرات تطرأ على البيانات الواردة فيه، هذا ويتاح لكافة المساهمين الاطلاع على سجل المساهمين، كما يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل وفقا لأقصى درجات الحماية والسرية.

3. تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

تتم الدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة، وذلك من خلال الآلية الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، حيث توجه الدعوة متضمنة على جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان مرتين، حيث يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل، هذا ويتم الإعلان من خلال صحيفتين محليتين بالإضافة إلى نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك على صفحة الشركة في الموقع الإلكتروني لدى شركة بورصة الكويت.

هذا وتقوم الشركة بإتاحة وتوفير كافة البيانات والمعلومات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وذلك قبل وقت كاف من انعقاد اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، مما يتيح الفرصة لكافة مساهمي الشركة بالاطلاع على تلك البيانات والمعلومات وبالتالي المشاركة الفعالة في تلك الاجتماعات، كما يقوم كل من رئيس مجلس الإدارة أو مراقب حسابات الشركة بالإجابة على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين سواء تلك الخاصة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، أو المتعلقة بالنشاط التشغيلي للشركة وخططها المستقبلية

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1. تطبيق متطلبات حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج تدريبية

تولي شركة بيت الأوراق المالية عمليات التدريب والتأهيل المستمر لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عناية خاصة، حيث تؤمن إدارة الشركة بأن عمليات التدريب المستمر تساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال ممارسة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمهام المناطة بهم على الوجه الأكمل، حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باعتماد البرامج التدريبية وورش العمل السنوية وذلك بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية بالشركة، حيث يراعى من خلال تلك الدورات الحاجات التدريبية للمرشح سواء أكان عضو مجلس إدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

2. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت الشركة بوضع مؤشرات أداء أساسية (KPIs) وذلك لقياس أداء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاءه، هذا بالإضافة إلى وضع مؤشرات أداء لكافة لجان المجلس ولأعضاء الإدارة التنفيذية أيضاً، حيث قامت الشركة بعمليات تقييم الأداء وذلك في ضوء مؤشرات الأداء والأهداف الموضوعة، وبهدف تحديد أية انحرافات والقيام بعلاجها بما يضمن الأداء المتميز لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة.

3. جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العملين بالشركة

يحرص مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء، كما تعمل إدارة الشركة بشكل مستمر على التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة داخل الشركة كي تصبح أكثر شمولية، مما يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تم وضع سياسة المسئولية الاجتماعية للشركة لضمان تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع، ويعد التزام الشركة بالمسئولية الاجتماعية أحد العناصر الأساسية لنجاح أي مؤسسة. هذا وتهدف إدارة الشركة إلى العمل بموجب نموذج أعمال مستدام ينتج القيمة من خلال بناء علاقات متعمقة وواسعة النطاق وطويلة الأجل مع عملاءنا وغيرهم من أفراد المجتمع الذي نعمل فيه، وتتجسد المسئولية الاجتماعية في القيم التي تتبناها الشركة وتشكل الأساس لكيفية إنجاز العمل حيث يتم تطوير المنتجات وتقديم الخدمات طبقاً لأهدافنا والتزاماتنا.

هذا وقد قامت إدارة الشركة بعدة مبادرات وذلك لإبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي، حيث يعد من أبرز تلك المبادرات حرص إدارة الشركة على استقطاب العمالة الوطنية، والحرص على توفير التدريب المناسب وذلك لتهيئة العمالة الوطنية للقيام بالدور المنشود في بناء ونهضة دولة الكويت.

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع
THE SECURITIES HOUSE K.S.C.P

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

التاريخ : 2019/03/21م

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
للفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي: شركة بيت الأوراق المالية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقاً للعقد الموقع بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31 ، والتي اطلعنا عليها، قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علماً بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

د/ جراح نايف الفضلي	أ/ سالم مفيد عيد	أ /عبدالله سيف السيف
رئيس الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة
الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
31 ديسمبر 2018

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين
دولـة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "*مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة*" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (*قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين*)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له:

مؤشر وجود انخفاض في قيمة الاستثمارات في شركات زميلة

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ الاستثمار في الشركات الزميلة 29,920,348 دينار كويتي (2017: 41,076,933 دينار كويتي) والذي يمثل 55.92% من إجمالي الموجودات، وهو الأصل الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة. ووفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإنه يتعين على المجموعة تحديد ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. يعتبر هذا التقدير إلى جانب مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من الأمور الجوهرية لتدقيقنا نظرًا لأن تحديد هذه الأمور يتطلب اتخاذ أحكامًا هامة من جانب الإدارة. لذلك قمنا باعتبار تقييم الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة كأحد أمور التدقيق الرئيسية. إن سياسة المجموعة المتعلقة بتحديد الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة قد تم الإفصاح عنها في إيضاح 2.8 من البيانات المالية المجمعة.

كجزء من إجراءات تدقيقنا، فقد قمنا بتقييم الدليل الموضوعي الذي استندت إليه الإدارة في تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد انخفضت قيمتها، بالإضافة إلى المدخلات الرئيسية التي تمثل الأساس لهذا التقييم. لهذا الغرض، قمنا بتقييم ما إذا كان لأي حدث خسارة أو أكثر أي أثر في التدفقات النقدية المقدرة للشركة الزميلة يمكن تقديره بشكل موثوق به، وما إذا كان هناك أي بيانات ملحوظة بشأن أحداث الخسارة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين (تتمة)

دولة الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية قد نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضًا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضًا بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نتوصل، في حالات نادرة للغاية، إلى أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا، نظرًا لأنه من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضا أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا ما يشير إلى وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968، وتعديلاته اللاحقة، في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

الكويت في 24 مارس 2019

بيان الدخل الشامل المجمع – للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاح	دينار كويتي 2018	دينار كويتي 2017
ربح السنة		**204,150**	21,579
(الخسائر الشاملة الأخرى) / الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل:			
تعديل ترجمة عملات أجنبية		**(1,218,457)**	2,723,292
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل:			
تغيرات تراكمية في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(302,453)**	-
حصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	10	**(1,169,796)**	107,913
(الخسارة الشاملة الأخرى) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(2,690,706)**	2,831,205
إجمالي (الخسارة الشاملة الأخرى) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(2,486,556)**	2,852,784
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		**(2,485,925)**	2,853,331
حصص غير مسيطرة		**(631)**	(547)
		(2,486,556)	2,852,784

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاح	دينار كويتي 2018	2017
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**204,150**	21,579
تعديلات لـ:			
(ربح محقق) / خسارة محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		**(220,839)**	27,659
خسارة محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		-	26,944
إيرادات توزيعات		**(85,563)**	(119,763)
حصة في نتائج شركات زميلة	10	**1,279,003**	(137,394)
ربح من دمج الأعمال	11	**(2,024,595)**	-
ربح غير محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	6	**(74,751)**	(413,563)
شهرة سلبية لشركات زميلة	10	**(32,175)**	(304,585)
استهلاك		**42,000**	47,158
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**57,308**	132,933
		(855,462)	(719,032)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
حسابات مدينة ومدفوعات مقدمًا		**(1,758)**	(34,767)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		**628,883**	234,606
حسابات دائنة ومستحقات		**64,975**	(238,197)
النقد المستخدم في العمليات		**(163,362)**	(757,390)
المدفوع لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين		-	(2,922)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(163,362)**	(760,312)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية متاحة للبيع		-	(2,134,745)
متحصلات من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		-	474,090
متحصلات من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**61,860**	-
شراء استثمار في شركة زميلة	10 (أ)	**(35,597)**	(22,562)
صافي النقد المستحوذ عليه نتيجة دمج الأعمال	11	**5,786,723**	-
إيرادات توزيعات مستلمة		**85,563**	119,763
توزيعات مستلمة من شركة زميلة	10	**22,710**	-
تخفيض رأسمال شركة زميلة	10	**1,485,000**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**7,406,259**	(1,563,454)
الأنشطة التمويلية			
سداد تخفيض رأس المال	12 (أ)	**(3,000,000)**	-
صافي الحركة على الحصص غير المسيطرة		**(7,249)**	(124)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(3,007,249)**	(124)
الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل		**4,235,648**	(2,323,890)
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018		**(2,981)**	
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**2,396,705**	4,720,595
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	5	**6,629,372**	2,396,705

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 24 مارس 2019. إن مساهمي الشركة الأم لهم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

إن الشركة الأم هي شركة مساهمة كويتية عامة تم تأسيسها وتسجيلها بالكويت في 28 مارس 1982 وتعمل في مجال التداول والوساطة في الأوراق المالية لحسابها أو لحساب الغير، وعرض وبيع الأوراق المالية المصدرة من قبل الغير، والقيام بمهام أمين ومراقب الاستثمار، وتقديم خدمات الاستشارات والدراسات والبحوث المالية، وتأسيس وإنشاء شركات وصناديق الاستثمار المالي والعقاري والصناعي ومتعددة الأغراض، وإدارة الأموال لصالح الغير، والاستثمار في القطاعات العقارية والاقتصادية الأخرى، وأنشطة التمويل والوساطة في عمليات الاقتراض والتجارة الدولية. تمارس الشركة الأم كافة أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتخضع لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال باعتبارها شركة استثمار.

إن المقر الرئيسي لأعمال الشركة الأم وعنوانها المسجل هو الطابق 18، برج الداو، شارع خالد بن الوليد، الشرق، ص.ب. 26972 الصفاة 13130، الكويت.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وذلك على المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات القياس والافصاح فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية. وبالتالي، يمثل المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للشركة الأم.

2.2 أثر التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة لتطبيق المعايير الجديدة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية متفقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: *الأدوات المالية* والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* اعتبارًا من 1 يناير 2018 كما هو موضح أدناه.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية ليسري مفعوله اعتباراً من 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغيراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات تحقق وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية.

لم تقم المجموعة بتعديل معلومات المقارنة لسنة 2017 وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية للمعيار. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018. يتم تسجيل الفروقات في القيمة الدفترية للموجودات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018 ويتم الإفصاح عنها في إيضاح 2.6. فيما يلي ملخص التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة نتيجة تطبيقها المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

2.4 دمج الأعمال

دمج الأعمال هي عملية تجميع أعمال منفصلة في كيان واحد نتيجة حصول منشأة واحدة وهو المشتري على السيطرة على واحد أو أكثر من الأعمال الأخرى. يتم استخدام طريقة الاقتناء المحاسبية لاحتساب عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المدفوع للاقتناء بالقيمة العادلة للموجودات والأسهم المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو تلك التي يتم تحملها في تاريخ العملية. إن المبلغ المحول يتضمن القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات ناتجة من ترتيب شراء محتمل. يتم تحميل التكاليف التي تتعلق بعملية الاقتناء كمصاريف عند تكبدها. يتم مبدئياً قياس الموجودات المقتناة المحددة والمطلوبات وكذلك المطلوبات المحتملة التي يتم افتراض تحملها في عملية دمج الأعمال (صافي الموجودات المقتناة في عملية دمج الأعمال) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة المقتناة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة لحصص ملكية الشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء باستخدام وسائل تقييم مع الأخذ في الاعتبار نتيجة المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس الصناعة ونفس القطاع الجغرافي.

تعترف المجموعة بشكل منفصل بالمطلوبات المحتملة المتكبدة من عملية دمج الأعمال إذا كانت التزاماً قائماً من أحداث وقعت بالماضي ومن الممكن تقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

إن التعويض المستلم من البائع في عملية دمج الأعمال نتيجة حدث طارئ أو عدم تأكد متعلق بكل أو جزء من أصل أو التزام مدرج في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء يتم إدراجه كأصل تعويض في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء.

تستخدم المجموعة قيم مؤقتة للمحاسبة المبدئية عن عملية دمج الأعمال وتقوم بتسجيل أي تعديل على هذه القيم المؤقتة خلال فترة القياس وهي اثنا عشر شهراً من تاريخ الاقتناء.

2.5 **التجميع**

تقوم المجموعة بتجميع البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة (المنشآت التي تسيطر عليها) والمنشآت المُسيطَر عليها من قبل شركاتها التابعة.

تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط في حالة:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (على سبيل المثال: الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للتغير في العوائد أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها؛
- قدرة المجموعة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ عائداتها.

إذا كان لدى المجموعة حقوق تصويت أقل من الأغلبية التصويتية أو حقوق مماثلة أخرى في الشركة المستثمر بها، عندها تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف عند تقييم ما إذا لها سيطرة على الشركة المستثمر بها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة على أساس كل بيان على حدة من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ توقف السيطرة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في الشركة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء وبحصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ الدمج. إن مجموع الدخل الشامل يتم توزيعه على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج رصيد عجز لدى الحصص غير المسيطرة. إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقد السيطرة يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة وذلك لتعكس التغيرات في حصتها في الشركة التابعة ويتم إدراج أي فرق بين القيمة التي تم فيها تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في بند مستقل في بيان المركز المالي المجمع وبيان الدخل المجمع. يتم تصنيف الحصص غير المسيطرة كمطلوبات مالية إلى الحد الذي يكون فيه هناك التزام يتوجب سداد نقدي أو تسليم موجودات مالية أخرى لتسوية الحصص غير المسيطرة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

إذا استهدف نموذج الأعمال الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط الخاصة باختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد المبلغ الأساسي أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان، بخلاف مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح. ولاختبار تحقق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة، تقوم المجموعة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المقوم بها الأصل المالي وفترة تحقق سعر الفائدة عن هذا الأصل.

تصنف الشركة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- استثمارات في أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

إن النقد والأرصدة البنكية واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل والذمم التجارية المدينة المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها بغرض المتاجرة عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح على المدى القصير من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقق الأرباح على المدى القصير. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ خلاف ذلك.

استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. لا يعاد إدراج الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية إلى بيان الدخل. وتسجل التوزيعات في بيان الدخل، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقييم انخفاض القيمة. وعند الاستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة في إطار نشاطها الاعتيادي باستخدام الأدوات المالية، والتي تتمثل بشكل رئيسي في النقد والأرصدة البنكية، واستثمارات المرابحات قصيرة الأجل، والذمم المدينة، والاستثمارات، والذمم الدائنة. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، تصنف المجموعة موجوداتها المالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "قروض وذمم مدينة" أو "متاحة للبيع". يتم تصنيف كافة المطلوبات المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. ليس من المتوقع أن ينخفض النقد على مدى فترة الـ 12 شهرًا لكن الخسائر الائتمانية بالكامل على الأصل مرجحة باحتمالية أن الخسارة ستحدث خلال الـ 12 شهرًا المقبلة. تضع المجموعة في اعتبارها أن الأصل المالي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

تتضمن المرحلة 2 الأدوات المالية التي نتج عنها زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي (ما لم يكن لها مخاطر ائتمانية منخفضة كما في تاريخ التقرير) ولكن يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وبالنسبة لتلك الموجودات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمرها. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجح مع احتمالية التعثر باعتباره العامل المرجح. عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية قد زادت بشكل ملحوظ، تراعي الإدارة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة من أجل مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر التي تحدث عند الاعتراف المبدئي للأداة المالية. عندما يتعذر على المجموعة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس كل أداة على حدة بسبب القيود المتعلقة بالتكلفة والجهد، فإنها تحدد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية على أساس جماعي، ولهذا الغرض يتم تجميع الأدوات المالية على أساس الخصائص المشتركة للمخاطر الائتمانية.

تتضمن المرحلة 3: الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كما في تاريخ التقرير، استنادًا إلى العوامل التي تتضمن صعوبة مالية على العميل أو تعثر أو وقوع حدث انقضاء أجل استحقاق. بالنسبة لتلك الموجودات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية على مدار عمرها كالفرق بين مجمل القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات المالية.

يتم تسجيل أي تعديلات على القيمة الدفترية للأصل المالي الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل كربح أو خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر. تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بمطلوباته المالية إما لمدة 12 شهرًا (احتمالية التعثر لمدة 12 شهرًا) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر خلال مدة الالتزام). تتمثل قيمة التعرض عند التعثر في قيمة التعرض المتوقعة عند حدوث تعثر. تحدد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة على المبالغ القائمة المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي إجمالي قيمته الدفترية. يمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بوقوع حدث تعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال.

تسجل المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على النقد والنقد المعادل باستخدام المنهج العام الموضح أعلاه. تطبق المجموعة منهجاً مبسطاً لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على المدينون التجاريون والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وعليه، يتم تصنيف الذمم التجارية المدينة والأخرى والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة 2 ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة.

حدث التعثر

تسجل المجموعة حدث تعثر عندما تشير المعلومات التي تم إعدادها داخلياً أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة كاملة لدائنيه (دون النظر إلى أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة). بغض النظر عن هذا الأساس، ترى المجموعة أن التعثر يحدث عندما ينقضي تاريخ استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن 90 يوماً ما لم يكن لدى المجموعة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملائمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا زادت قيمتها الدفترية عن قيمتها الاستردادية المقدرة. يتم في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المحددة أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات لقيمتها الاستردادية. يتم تحديد القيمة الاستردادية للأداة المالية ذات الفائدة على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة وفقاً لمعدلات الفائدة الفعلية الأصلية بينما يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالرجوع إلى أسعار السوق أو باستخدام وسائل تقييم مناسبة. تتحقق أي خسائر من انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم "المتاحة للبيع"، يتم تسجيل رد خسارة انخفاض القيمة كزيادة في احتياطي القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

يتم شطب الموجودات المالية إذا لم يكن هناك دليل واقعي على إمكانية استردادها.

2.7 الشهرة

تحتسب الشهرة الناتجة من دمج الأعمال كالزيادة في مجموع المقابل المحول ونسبة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة كما في تاريخ الاقتناء، إن وجدت. وبالنسبة لدمج الأعمال على مراحل، تضاف القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء لحصة ملكية الشركة المقتنية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المقتناة على صافي القيم العادلة في تاريخ الاقتناء للموجودات المحددة المقتناة والمطلوبات المتكبدة. إن أي عجز يمثل ربح من صفقة الشراء ويتم إدراجه مباشرةً في بيان الدخل المجمع.

يتم توزيع الشهرة على كل وحدة توليد نقد وذلك لغرض اختبار الانخفاض في القيمة بالمنشأة. إن أرباح وخسائر بيع المنشأة أو جزء منها تتضمن القيمة الدفترية للشهرة المتعلقة بالمنشأة أو الجزء المباع منها.

يتم اختبار انخفاض قيمة الشهرة على الأقل مرة واحدة سنوياً، ويتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم تجميع الموجودات إلى أدنى حد يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل، والتي تعرف بوحدات توليد النقد وذلك لغرض تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة.

اذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة بشكل مبدئي لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة متعلقة بالوحدة، ثم على الموجودات الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يمكن رد تلك المتعلقة بالشهرة في فترة لاحقة.

إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. وبغرض تحديد قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتصل إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم تعديل تدفقاته النقدية المستقبلية المقدرة. تقوم المجموعة بإعداد خطط للأعمال تتراوح مدتها من 4 إلى 5 سنوات. ويتم استخدام هذه الخطط لاحتساب قيمة الاستخدام. ويتم استخدام معدلات النمو طويل المدى للتدفقات النقدية لتقدير التدفقات النقدية لفترة تتجاوز تلك المدة التي تتراوح من 4 إلى 5 سنوات. يتم تحديد القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع باستخدام أساليب التقييم والأخذ في الاعتبار نتائج المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس مجال الأعمال ونفس المنطقة الجغرافية.

2.8 قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 – تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2 – تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3 – تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام اسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

2.10 عقارات استثمارية

تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة، بما فيها تكاليف المعاملة، وهي القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتتضمن مصاريف الاقتناء المرتبطة بالعقار. لاحقاً للاعتراف المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة التي تعكس أحوال السوق كما في تاريخ التقارير المالية. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجمع في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تقدير القيم العادلة سنوياً بواسطة مقيم مستقل خارجي معتمد باستخدام طريقة تقييم تتوافق مع طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عند البيع أو عندما يتم سحب الانتفاع بها بشكل دائم ولا يتوقع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية نتيجة البيع. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة عن عدم الاعتراف بالعقار في بيان الدخل المجمع في الفترة التي يتم فيها استبعاد العقار.

2.11 ممتلكات ومعدات

تظهر المعدات بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة. يتم احتساب استهلاك تكلفة المعدات على أساس طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية كما يلي:

ديكور وتركيبات	5 سنوات
أثاث	5 سنوات

في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع، يتم مراجعة القيمة الدفترية للمعدات لتحديد ما إذا كان هناك دليل على وجود انخفاض في قيمتها الدفترية. في حال وجود مثل هذا الدليل، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل، باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. لأغراض تقدير انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل. يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة مالية.

2.12 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم في تاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. في حال توفر هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل. إن القيمة الاستردادية للأصل أو وحدة توليد النقد هي قيمته العادلة ناقصًا تكاليف البيع وقيمة استخدامه، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو الوحدة المولدة للنقد عن القيمة الاستردادية، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويخفض إلى قيمته الاستردادية. وعند تقدير قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم مناسب قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام أسلوب تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المطروحة للتداول العام أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

بالنسبة للموجودات غير المالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير في تاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. في حال وجود هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط المعترف بها في وقت سابق إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية للأصل منذ الاعتراف بأخر خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة. إن الرد محدود ولذلك فإن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الاستردادية لها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بهذا الرد في بيان الدخل المجمع.

2.13 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد والأرصدة البنكية واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة ذات فترات استحقاق أصلية تصل إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة وتخضع لمخاطر غير جوهرية نتيجة التغير في القيمة.

2.14 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة غير ممولة وتستند إلى الالتزام الناتج عن إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير. وتعتبر هذه الطريقة تقديراً موثوقاً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.15 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق فيها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، مع أخذ شروط السداد المحددة بموجب عقد في الاعتبار واستبعاد الضرائب والرسوم. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1) يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع استثمارات عند نقل المخاطر والمنافع إلى المشتري.
2) يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.
3) يتم الاعتراف بإيرادات أتعاب الإدارة من الأنشطة بصفة الأمانة عند نقطة زمنية محددة عندما تفي المجموعة بالتزام الأداء من خلال نقل الخدمات الموعود بها إلى العميل.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها تأثير جوهري يؤدي إلى التسبب في تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق على أسس متكافئة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛
- أسلوب مضاعف الربحية؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا.

انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أي خسارة انخفاض في قيمة استثمار المجموعة في الشركات الزميلة في تاريخ كل تقرير مالي استنادًا إلى وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الذمم المدينة عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم هذا التقدير على أساس فردي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي انقضى تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

3. الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الشركات التابعة:

	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		2018	2017
الشركات التابعة			
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.ع ("الأمان")	الكويت	**%50**	-
شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**%99.98**	%99.98
شركة سجي العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**%90**	%90
شركة سلفر ستون كابيتال ليمتد	جزر الكايمان	**%100**	%100
محتفظ بها من خلال شركة الأمان:			
شركة الأمان القابضة (ش.م.ك.م)	الكويت	**%100**	-
شركة البيروني للتجارة العامة ش.ش.و (البيروني)	الكويت	**%100**	-
شركة المذاق القابضة ذ.م.م.	الكويت	**%76**	-
محتفظ بها من خلال شركة البيروني			
شركة منارات للخدمات التعليمية ذ.م.م.	الكويت	**%80**	-
محتفظ بها من خلال شركة المذاق			
شركة مطعم جزر كناري ذ.م.م.	الكويت	**%100**	
محتفظ بها من خلال شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية:			
شركة الإمارات والكويت العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	-	%95
محتفظ بها من خلال شركة سلفر ستون كابيتال ليمتد			
شركة جراي ستون كابيتال إنك	الولايات المتحدة الأمريكية	**%100**	%100

خلال السنة الحالية، تم تصفية شركة الإمارات والكويت العقارية ذ.م.م.

9. عقارات استثمارية

	دينار كويتي	
	2018	2017
كما في 1 يناير	-	-
التغير في القيمة العادلة	-	-
الاستحواذ نتيجة دمج الأعمال (إيضاح 11)	**1,895,066**	-
	1,895,066	-

يمثل هذا البند حصة المجموعة في عقار قيد التطوير يقع في المملكة العربية السعودية. تم إدراج هذا العقار بالقيمة العادلة.

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناءً على التقييمات التي أجريت من قبل مقيم عقارات مستقل. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى منهج السوق المقارن. وخلال عملية تقدير القيمة العادلة لهذا العقار، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام لها. تندرج جميع العقارات الاستثمارية للمجموعة ضمن المستوى 3 من مستويات قياس القيمة العادلة.

10. استثمار في شركات زميلة

مبين أدناه تفاصيل الشركات الزميلة.

	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		2018	2017
مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	المملكة المتحدة	**%28.6**	%28.3
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الأمان")	الكويت	-	%49
شركة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة ش.م.ك.م. (المشاريع السعودية)	الكويت	**%25**	-
شركة مادرونو كابيتال إل إل سي	الولايات المتحدة الأمريكية	**%50**	%50

إن الحركة على الاستثمار في شركات زميلة مبينة أدناه:

	دينار كويتي	
	2018	2017
في بداية السنة	**41,076,933**	37,781,187
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 2.6)	**(42,101)**	-
عمليات استحواذ (أ)	**1,956,186**	22,562
حصة في النتائج	**(1,279,003)**	137,394
حصة في (الخسارة الشاملة الأخرى) / الدخل الشامل الآخر	**(1,169,796)**	107,913
تعديل ترجمة عملات أجنبية	**(1,209,262)**	2,723,292
توزيعات مستلمة	**(22,710)**	-
مقبوض من تخفيض رأس المال	**(1,485,000)**	-
تحقق شهرة سالبة (أ)	**32,175**	304,585
إعادة التصنيف نتيجة دمج الأعمال	**(7,937,074)**	-
في نهاية السنة	**29,920,348**	41,076,933

أ) خلال الربع الثاني، قامت الشركة الأم بإقتناء أسهم إضافية في شركة الأمان مقابل مبلغ 35,597 دينار كويتي. نتج عن هذا الإقتناء الاعتراف بشهرة سالبة بمبلغ 32,175 دينار كويتي.

في ديسمبر 2018، أصبحت شركة الأمان شركة تابعة عندما زادت حصة ملكية الشركة الأم في أسهم حقوق ملكيتها لتصبح 50% نتيجة اقتناء حصة ملكية إضافية بواقع 0.5% من أسهم حقوق الملكية القائمة بمبلغ 38,930 دينار كويتي (إيضاح 11). ونتيجة للإقتناء، زادت حصة ملكية المجموعة في مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة بواقع 0.3% بمبلغ 345,059 دينار كويتي، كما أصبحت حصة ملكية المجموعة في المشاريع السعودية تمثل 25% بإجمالي مبلغ 1,575,530 دينار كويتي.

خلال السنة السابقة، زادت حصة الملكية الفعلية للشركة الأم في رأس المال القائم لشركة الأمان من 46.4% إلى 49.2% كنتيجة لشراء شركة الأمان لأسهمها، ونتج عن هذا الأمر شهرة سالبة بمبلغ 304,585 دينار كويتي تم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

فيما يلي قياس الشهرة الناتجة عن الاقتناء على أساس القيم المؤقتة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد كما في هذا التاريخ:

	دينار كويتي
النقد المدفوع لاقتناء حصة إضافية (إيضاح 10 (أ))	38,930
القيمة العادلة لحصص الملكية المحتفظ بها سابقاً كما في تاريخ الاقتناء	9,952,443
حصص غير مسيطرة	8,058,488
إجمالي المقابل النقدي	18,049,861
ناقصاً:	
المبالغ المعترف بها للموجودات المقتناة والمطلوبات المترتبة القابلة للتحديد:	
النقد والنقد المعادل	5,825,653
ذمم تجارية مدينة وأخرى	835,729
استثمارات مالية	4,739,429
عقارات استثمارية (إيضاح 9)	1,895,066
استثمار في شركة زميلة (إيضاح 10) (أ)	1,920,589
ممتلكات ومعدات	339,869
ذمم تجارية دائنة وأخرى	(1,747,061)
مطلوبات غير متداولة	(530,143)
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد	13,279,131
شهرة ناتجة عن دمج الأعمال	4,770,730

ترجع الشهرة المذكورة أعلاه إلى ربحية الأعمال المقتناة لاحقاً لتاريخ الإقتناء كما في 31 ديسمبر 2018.

ربح من دمج الأعمال:

القيمة العادلة لحصص الملكية المحتفظ بها سابقاً في تاريخ الاقتناء	9,952,443
القيمة الدفترية لحصص الملكية المحتفظ بها سابقاً في تاريخ الاقتناء	(7,937,074)
ربح من دمج الأعمال قبل إعادة تصنيف احتياطيات	2,015,369
احتياطي ترجمة عملة أجنبية معاد تصنيفه من الدخل الشامل الآخر	9,226
ربح من دمج الأعمال	2,024,595

في يناير 2017، قدم مجلس إدارة الشركة الأم عرضاً لشركة الأمان للدخول في عملية دمج بين الشركة الأم وشركة الأمان، وهو ما وافقت عليه شركة الأمان من حيث المبدأ ويخضع لموافقة مساهمي الشركات المعنية والجهات الرقابية بعد الانتهاء من كافة عمليات التقييم ذات الصلة والإجراءات الأخرى التي يتم إجرائها حالياً.

12. رأس المال والاحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أ) رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 45,000,000 دينار كويتي (2017: 48,000,000 دينار كويتي) مكوناً من 450,000,000 سهم (2017: 480,000,000) بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

قرر مساهمو الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 19 أبريل 2018 تخفيض رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بمقدار 30,000,000 سهم بواقع 100 فلس للسهم بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي. تم التأشير على ذلك في السجل التجاري بتاريخ 6 مايو 2018. تم سداد التخفيض النقدي لرأس المال للمساهمين بتاريخ 27 مايو 2018.

14. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية للأعمال كما يلي:

إدارة الاستثمارات الخاصة: استثمار أموال المجموعة في أسهم وعقارات وتمويل الشركات والعملاء الأفراد وإدارة متطلبات السيولة لدى المجموعة.

إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية: إدارة المحافظ الاستثمارية بنظام الإدارة المباشرة وغير المباشرة وإدارة صناديق الاستثمار المحلية والعالمية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل المهيكلة والخدمات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة.

أنشطة تجارية: تتضمن الأنشطة التجارية الخدمات التعليمية والأغذية والمشروبات.

	دينار كويتي							
	إدارة الاستثمارات الخاصة		إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية		أنشطة تجارية		المجموع	
	2018	2017	**2018**	2017	**2018**	2017	**2018**	2017
إيرادات القطاع	**431,579**	551,256	**42,983**	27,289	**-**	-	**474,561**	578,545
نتائج القطاع	**(354,555)**	(197,105)	**(219,062)**	(222,165)	**-**	-	**(573,617)**	(419,270)
حصة في نتائج شركات زميلة	**(1,279,003)**	137,394	**-**	-	**-**	-	**(1,279,003)**	137,394
شهرة سالبة	**32,175**	304,585	**-**	-	**-**	-	**32,175**	304,585
ربح من دمج الأعمال (إيضاح 11)	**2,024,595**	-	**-**	-	**-**	-	**2,024,595**	-
ضرائب	**-**	-	**-**	-	**-**	-	**-**	(1,130)
ربح السنة	**-**	-	**-**	-	**-**	-	**204,150**	21,579
الموجودات:								
موجودات القطاع	**9,401,823**	2,784,830	**-**	-	**419,404**	-	**9,821,227**	2,784,830
استثمار في شركات زميلة	**29,920,348**	41,076,933	**-**	-	**-**	-	**29,920,348**	41,076,933
أخرى	**10,638,327**	4,607,690	**-**	-	**3,122,710**	-	**13,761,037**	4,607,690
	49,960,498	48,469,453	**-**	-	**3,542,114**	-	**53,502,612**	48,469,453
المطلوبات:								
ذمم دائنة ومستحقات	**3,830,583**	2,152,495	**-**	-	**291,304**	-	**4,121,887**	2,152,495
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**623,368**	199,107	**-**	-	**163,190**	-	**786,558**	199,107
	4,453,951	2,351,602	**-**	-	**454,494**	-	**4,908,445**	2,351,602
معلومات القطاعات الأخرى:								
استهلاك	**42,000**	47,158	**-**	-	**-**	-	**42,000**	47,158

16. إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. تتعرض المجموعة أيضًا لمخاطر التشغيل. لا تشتمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة وتكنولوجيا وقطاعات الأعمال. يتم مراقبة هذه التغيرات من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجموعة.

16.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزاماته مسبباً تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

تتم مراقبة سياسة الائتمان لدى المجموعة والتعرض لمخاطر الائتمان على أساس مستمر. تسعى المجموعة إلى تجنب التركزات غير الملائمة للمخاطر لدى الأفراد أو المجموعات التي تمثل العملاء في مواقع محددة أو الأعمال من خلال تنويع أنشطة التمويل.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية للمجموعة والتي تشمل النقد والأرصدة البنكية واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل ومديني المرابحة وبعض الذمم المدينة، فإن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف المقابل بحيث يعادل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية للأدوات المالية التعاقدية. عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإنها تمثل الحد الأقصى الحالي للتعرض لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تنتج في المستقبل نتيجة التغيرات في القيم.

إن الأرصدة البنكية واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل لدى المجموعة محتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة مديني المرابحة وأرصدة الذمم المدينة على أساس مستمر. ونتيجة لذلك، لا يعتبر تعرض المجموعة للديون المعدومة جوهرياً.

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر للأدوات المالية التعاقدية. ويتم عرض الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات رئيسية للمقاصة والضمانات أو التعزيزات الائتمانية:

	دينار كويتي	
	إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2018	2017
أرصدة بنكية واستثمارات مرابحة قصيرة الأجل:		
- بنوك ومؤسسات مالية محلية	**6,629,372**	2,396,705
- أرصدة مدينة	**1,048,414**	136,062
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(33,484)**	(1,272)
	7,644,302	2,531,495

إن الأرصدة البنكية واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل هي من أطراف مقابلة ذات تصنيف ائتماني مرتفع. يتم تصنيف الأرصدة المدينة ضمن المرحلة 2 وتنطوي على مخاطر ائتمانية ذات جدارة جيدة.

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

ليس لدى المجموعة أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى مقابل أية موجودات مالية في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017.

16.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم الملاءة المالية للعملاء والاستثمار في مرابحات قصيرة الأجل أو استثمارات أخرى يسهل تحقيقها. وتتم مراقبة سجل الاستحقاق من قبل الإدارة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

16.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. إن أغلب استثمارات المجموعة المسعرة مدرجة في أسواق أوراق مالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي التأثير على ربح السنة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) وحقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في مؤشر سعر الأسهم في السوق بنسبة 3%				
	31 ديسمبر 2018		31 ديسمبر 2017	
مؤشر السوق	الأثر في ربح السنة	الأثر في الدخل الشامل الآخر	الأثر في ربح السنة	الأثر في الدخل الشامل الآخر
الكويت	**41,293**	-	8,640	-
الإمارات العربية المتحدة	**13,842**	-	3,654	-
المملكة العربية السعودية	**11,324**	-	8,327	-

16.3.4 مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد في موعد مبكر أو متأخر عما هو متوقع. لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر المدفوعات مقدماً.

16.4 تركزات الموجودات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إن توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية كما يلي:

	دينار كويتي	
	2018	2017
المنطقة الجغرافية		
الكويت	**16,436,153**	13,815,654
المملكة المتحدة	**28,308,065**	31,167,607
دول مجلس التعاون الخليجي	**6,276,810**	1,687,461
الولايات المتحدة الأمريكية	**2,258,383**	1,798,731
ماليزيا	**223,201**	-
	53,502,612	48,469,453

إن توزيع الاستثمارات حسب قطاع الأعمال كما يلي:

	دينار كويتي	
	2018	2017
قطاع الأعمال		
بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية	**28,988,241**	42,625,864
عقار	**8,176,562**	2,254,810
خدمات	**2,457,065**	-
تأمين	**904,950**	803,980
أخرى	-	61,860
	40,526,818	45,746,514

18. موجودات بصفة الأمانة

تدير الشركة الأم استثمارات وحسابات مصرفية بمبلغ 2,860,122 دينار كويتي (2017: 2,818,195 دينار كويتي) باسمها كأمين نيابة عن أطراف أخرى بصفتها مديراً للمحافظ والصناديق الخاصة بالأطراف الأخرى. لم يتم إدراج هذه الموجودات في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة. وتبلغ الإيرادات من المحافظ والصناديق المدارة 42,983 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 27,289 دينار كويتي).

19. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من المحافظة على معدلات رأس المال الكافية لدعم أعمالها وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم. تدير المجموعة هيكل رأس المال وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تخفيض مبلغ القروض أو إجراء تعديل على مدفوعات التوزيعات إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017.